الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/532
S/1996/864
21 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ١٠٩ و ١١٠ (ج) من جدول الأعمال
حق الشعوب في تقرير المصير
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بإحاطتكم علما بما يلي فيما يتعلق بالوثيقة A/51/455 المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، والتي تحتوي على رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة لـ "البعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة".

ترفض حكومة ألبانيا الاتهامات الموجهة ضد السياسة السلمية لجمهورية ألبانيا، وضد موقفها المبدئي الثابت المحبذ للاحترام الكامل لجميع حقوق الشعب الألباني في كوسوفا. وأن سوء التفسير المتعمد لبيان السيد تريتان شيهو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية ألبانيا، الذي أدلى به خلال المناقشة العامة ليبين بوضوح أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، تواصل، كما كان دأبها في الماضي، دعايتها القائمة على معلومات من شأنها تضليل المجتمع الدولي بهدف إخفاء الحقائق المتعلقة بالحالة الخطيرة السائدة في كوسوفا المأهولة بالكامل تقريبا بالألبان، الذين يعيشون على أرضهم منذ آلاف السنين. وإن حكومتي لا تقبل بل ترفض رفضا قاطعا التأكيد الاستفزازي والمخزي بأنه "هذا الموقف الألباني قد شجع مؤخرا المتطرفين الانفصاليين على القيام بأعمال إرهابية"، في حين أن تلك "الأعمال الارهابية" ليست فعلا غير محاولات لتقويض السياسة السلمية الثابتة التي ما برح ينتهجها شعب كوسوفا الألباني بأسره طوال سنوات الى الآن، والتي لسوء الحظ لم تقابل بعد بما تستحقه من حسن الجزاء. وفيما يتعلق بالادعاءات التي لا أساس لها والمتعلقة بحالة الأقليات في ألبانيا، والتي قدمت على أنها اتهامات مضادة، فلسوف يتبين في الحال عدم صحتها لو تفضلت بلغراد بأن تقرأ ليس فقط

241096 241096 96-28342
9628342

بيان السيد شيهو بل وتقرير المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا السيد ماكس فان دير شتويل، عن ألبانيا، الوارد في رسالته المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والموجهة إلى نائب وزير الخارجية في جمهورية ألبانيا، والتي عـُممت بوصفها وثيقة من وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتعد الحالة الراهنة، في كوسوفا، حيث يتعرض الألبانيون لأعمال قمع وحشية على نطاق واسع، نتيجة السياسة العدوانية والممارسات التمييزية التي ما برح ينتهجها النظام الصربي على مدى السنوات الأخيرة. وما برحت السلطات الصربية تواصل حملة الارهاب التي تقوم بها الدولة وذلك من خلال، قتل الألبان وتعذيبهم، ومداهمة منازلهم، في شتى أنحاء كوسوفا، وعمليات الاعتقال غير القانونية، والاضطهاد المنظم، وسوء معاملة القائمين في المجال السياسي، ومجال حقوق الإنسان، وسجن الأشخاص بسبب معتقداتهم السياسية، والحملات المنظمة والمستمرة لتدمير التراث الثقافي الألباني بما في ذلك منع التعليم باللغة الألبانية وسحق الجهود التي يبذلها الألبان من أجل المحافظة على هويتهم في كوسوفا، وليست هذه إلا صور قليلة مما يجري. وليس الوزير الألباني وحده هو الذي يصف تلك الحالة الشديدة الوطأة لانتهاكات حقوق الإنسان، فتقارير الممثلين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا السابقة، وتقارير المنظمات غير الحكومية ولا سيما منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان/هلسنكي، والتقارير الدورية لمجلس الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان في بريشتينا تصف ذلك أيضا. ومن الجلي أنه لا تتهيأ أي ظروف للتمتع بحقوق وحريات الإنسان في كوسوفا على خلاف المزاعم الواردة في الوثيقة A/51/455.

ولقد طالب المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا بضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في كوسوفا، ويستمر بذل الجهود في هذا الصدد. ويطالب قرارا الجمعية العامة ٢٠٤/٤٩ و ١٩٠/٥٠ سلطات بلغراد باتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فورا، ووقف أعمال القمع ضد الألبان في كوسوفا. وعلاوة على ذلك، دعا المجتمع الدولي السلطات الصربية إلى المشاركة في حوار جاد مع الممثلين الشرعيين للألبان في كوسوفا، من أجل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة. ولا يمكن لسلطات بلغراد أن تصف الاهتمام الدولي بكوسوفا، بأنه "تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". فعلى العكس من ذلك، لو خلصت الرغبة في السلام، فعلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، أن تمتثل فورا لقرارات الجمعية العامة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بشأن كوسوفا. لكن يشهد الواقع بما درجت عليه باستمرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من رفض الاعتراف بمثل تلك الصكوك. وعلاوة على ذلك لا يمكن وصف المقاومة السلمية التي يقوم بها الألبان والتي حظيت بثناء العالم أجمع، بأنها "إرهاب"؛ وينبغي عوضا عن ذلك أن تشترك سلطات بلغراد في القيام بعملية تحقيق جادة في آخر الأعمال الاستفزازية التي ارتكبت لتبرير الارهاب المستمر الذي تقوم به الدولة ضد السكان الألبان في كوسوفا.

وستواصل حكومة ألبانيا انتهاج موقفها البناء المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومفاده أنه يتعين حل مشكلة كوسوفا عن طريق المفاوضات بين بلغراد وبريشتينا في حضور طرف دولي ثالث يتمتع بالمصداقية. وكما ذكر السيد تريتان شيهو، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في جمهورية ألبانيا، خلال المناقشة العامة التي جرت في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، فإن ألبانيا ترى ضرورة إعطاء كوسوفا مركزا يتفق مع الإرادة السياسية لشعبها ويستند الى الصكوك الدولية التي تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ولقد انتهجت ألبانيا بثبات سياسة بناءة سلمية لصالح السلام والاستقرار في المنطقة. وتعارض ألبانيا تغيير الحدود بالقوة، وكدليل واضح على هذا إدانتها للعدوان الصربي في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وبصورة مماثلة دأبت ألبانيا على دعم الجهود السلمية المتعلقة بجمهورية يوغوسلافيا السابقة وأسهمت بصورة إيجابية وعملية في تلك الجهود. ولذا فمن الصواب أن تصر ألبانيا على ضرورة التوصل إلى حل عادل لموضوع كوسوفا، التي لا تزال تعتبر إلى اليوم أكثر المشاكل الحرجة في البلقان بعد الانتهاء من مشكلة البوسنة. ولا تزال سلطات بلغراد، كما كان دأبها في الماضي، تستخدم عبارات ابتدعتها مثل "ألبانيا الكبرى" و "الانفصال" لصرف أنظار المجتمع الدولي عن المشكلة الحقيقية في كوسوفا. ففكرة "ألبانيا الكبرى" ليست سوى ضرب من التخمين، في الوقت الذي تسببت فيه عملية إقامة "صربيا الكبرى" التي اضطلعت بها بلغراد في جعل سكان يوغوسلافيا السابقة يدفعون الثمن من دمائهم في شكل ٢٠٠ ألف قتيل ناهيك عن العدد الكبير من اللاجئين والمشردين، وعن تدمير البلد داخل البوسنة وحولها.

وأخيرا أود أن أكرر مناشدة حكومة ألبانيا للمجتمع الدولي بأن يواصل إيلاء الاهتمام الواجب الى مشكلة كوسوفا المهمة من أجل التوصل إلى حل سلمي عادل للمشكلة، مما يسهم في إقرار السلام والأمن الدوليين.

وألتمس التفضل بتقديم مساعدتكم من أجل تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٠٩ و ١١٠ (ج) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيلومب كولا
الممثل الدائم